Speaker's Office
State of Kuwait

مكتب الرئيس
دولة الكويت

KNA_39042_2019

سمو / رئيس مجلس الوزراء

الموقر 18/04/2019

تحية طيبة وبعد ،،،

أنهي إلى سموكم أن السيدين/ محمد هايف المطيري، محمد براك المطير، عضوي مجلس الأمة قدما بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٨ استجواباً موجهاً إلى السيد/ نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء (مرفق صورته).

وعملاً بأحكام المادة (١٣٥) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، سوف يدرج هذا الاستجواب على جدول أعمال أول جلسة قادمة.

وتفضلوا سموكم بقبول فائق الاحترام ،،،

مرزوق علي الغانم

رئيس مجلس الأمة

*المرفقات:*

** صورة من صحيفة الاستجواب.*

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

مكتب الرئيس
دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

Speaker's Office
State of Kuwait

KNA_39041_2019

18/04/2019

**الأخ الفاضل / نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء المحترم**

**تحية طيبة وبعد ،،،**

أنهي إليكم أن السيدين/ محمد هايف المطيري، محمد براك المطير ، عضوي مجلس الأمة قدما بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٨ استجواباً موجهاً إليكم (مرفق صورته).

وعملاً بأحكام المادة (١٣٥) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، سوف يدرج هذا الاستجواب على جدول أعمال أول جلسة قادمة.

**وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،**

**مرزوق علي الغانم**

**رئيس مجلس الأمة**

***المرفقات:***

*** صورة من صحيفة الاستجواب.*

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

- يبلغ إلى سمو رئيس مجلس الوزراء
- يبلغ إلى معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء
- يدرج بجدول أعمال الجلسة القادمة

الكويت: 18 ابريل 2019

السيد / رئيس مجلس الأمة المحترم

تحيه طيبه وبعد،،،

بالإستناد على نص المادة (100) من الدستور ، والمادة ( 133 ) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ، اتقدم بالإستجواب التالي إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء بصفته .

مع خالص التحية،،،

مقدمو الاستجواب

# بسم الله الرحمن الرحيم

**قال الله تعالى :**

(إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ) الآية (88) سورة هود.

**وقال الله تعالى :**

(وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ) الآية (42) سورة البقرة.

**التزاماً بالقسم الذي أديناه و أداءً للأمانة التي حملنا إياها الشعب الكويتي الكريم بالذود عن مصالحه وأمواله نوجه هذا الاستجواب الذي يتكون من ثلاث محاور إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء**



www.kna.kw

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

# المحور الأول
# هدم دولة المؤسسات

اصبح ازدياد الفساد وتفشيه ظاهرة تغلغلت في كل مفاصل الدولة ومؤسساتها ونخر السوس في قواعدها حتى هبط بالكويت في مستنقع الفساد العالمي ، كل ذلك بسبب تقاعس الحكومة عن القيام بالواجبات المناطة بها و أداء المهام الموكلة إليها للحفاظ على مؤسسات الدولة وصونها من عبث العابثين و استغلال المنتفعين ، حتى غدت الكويت التي كانت سباقة في كل ميادين التطور أخذة زمام المبادرة والريادة في كل مسارات الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، غدت كياناً ظاهره دولة ذات مؤسسات وحقيقتها كيان يشبه الدولة هش البنيان ضعيف الأركان إن لم نتداركه بالتشخيص الصحيح والعلاج الناجح فلن تقوى كويتنا على مواجهة التحديات و الأخطار المحيطة بنا ، ولعل تقارير ديوان المحاسبة تدل دلالة واضحه على ما أسلفنا من بيان لما ألت إليه سياسات الحكومة الخاطئة في إدارة الدولة.



www.kna.kw

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

## المحور الثاني
## ظلم الكويتيين في التوظيف وعدم انصاف المتقدمين على وظيفة محام "ب" في الفتوى و التشريع

نصت المادة ( 8 ) من الدستور تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن و الطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين.

و إن العدل اساس الملك به قامت السماوات و الأرض والله عدل يحب العدل ويأمر به وحرم الظلم عن نفسه ونهى عنه ، قال تعالى (( إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ )) .

وقال تعالى في الحديث القدسي ((يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا)) .

ولقد بينت شريعتنا أن من أهم اسباب هلاك الأمم عدم المساواة بتطبيق القوانين والتفريق بين المواطنين على أساس المكانة الاجتماعية أو المنزلة الاقتصادية أو الوجاهة الشخصية.

حيث قام وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الكيل بمكيالين في قبول المتقدمين على شغل وظيفة محام "ب" في ادارة الفتوى و التشريع ولم يستند في قبولهم على التقدير او درجة الامتحان او مصدر الشهادة ، و كذلك قيامة باستثناءات غير قانونية في مجلس الخدمة المدنية ، وظلم كثير من الكويتيين في التوظيف .



www.kna.kw

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

# المحور الثالث
# التجاوزات في المناقصات العامة وهدر اموال الدولة

- نصت المادة (17) من الدستور أن للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن.

- نصت المادة ( 21 ) من الدستور أن الاقتصاد الوطني اساسه العدالة الاجتماعية ، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص ، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج الخاص ، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين ، وذلك كله في حدود القانون.

ولكن قام الجهاز المركزي للمناقصات العامة باحتكار المناقصات العامة في الدولة على فئة معينة ،وتبديد أموال الدولة وترسية المناقصات لجهات لا تنطابق والشروط المنصوص عليها ولم يأخذ بالاعتبار الى تقارير ديوان المحاسبة بشأن المخالفات التي تم الاشارة إليها بشأن بعض المناقصات العامة .



www.kna.kw

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

Deputy Prime Minister
And Minister Of State For Cabinet Affairs

نائب رئيس مجلس الوزراء
ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء

مجلس الأمة
1_17961_2019
23/04/2019

الأمانة العامة لمجلس الوزراء
5479 - 2019
صادر
الإشارة ١١٠/١
التاريخ ٢٢ ابريل ٢٠١٩

**معالي الأخ الفاضل / مرزوق علي الغانم** **الموقر**

**رئيس مجلس الأمة**

**تحية طيبة وبعد ،**

بالإشارة إلى كتابكم المؤرخ 2019/4/18 المرفق به نسخة من الاستجواب المقدم بذات التاريخ من عضوي مجلس الأمة الموقر / محمد هايف المطيري و محمد براك المطير.

نود الإحاطة أنه إعمالا لحكم المادة (134) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة من وجوب تقديم الاستجواب كتابة مبينا فيه بصفة عامة وبإيجاز الموضوعات والوقائع التي يتناولها.

وما أكدته المحكمة الدستورية- في قرارها الصادر في الطلب المقيد برقم 8 لسنة 2004 والخاص بطلب تفسير المادتين 100 و 101 من الدستور من أن يكون موضوع الاستجواب واضحا ومنصبا على وقائع محددة وألا يكون غامضا ميهما ، إذ أن من شأن هذا الغموض والإبهام تعذر حصر المعلومات التي يلزم جمعها استعدادا لمناقشته ، فضلا عن أن المسئولية الوزارية يجب أن تقوم على عناصر واضحة كي تثار مسئولية المستجوب بشأنه ، تحصر أسانيدها فلا يؤخذ على حين غرة ،

"

.....

وما استقرت عليه الاعراف البرلمانية من ضرورة كشف الغموض في محاور الاستجواب بحسبان أنها ليست مطلبا للوزير المستجوب فحسب ولكنها تعد ضرورية لتكون كل البيانات والأدلة والمستندات التي تؤكد ما تضمنه الاستجواب من مخالفات تحت نظر باقي الأخوة النواب أعضاء مجلس الامة ، ولا سيما أن موضوعات الاستجواب غير المنضبطة ولا محددة الاتهامات بأسانيدها تهدر مبدأ المساءلة السياسية المبنى على فكرة المواجهة بين اتهام من عضو مجلس الأمة ودفاع من الوزير المستجوب في ظل أدني ضمانات العدالة والتوازن، أما أن يرد الاستجواب بأقوال مرسلة وعبارات عامة دون بيان لوقائع الاتهام فإنها لا تصلح أساسا للاستجواب وتخالف صريح نص المادة (134) سالفة الإشارة .

وإذ ورد الاستجواب الماثل متضمنا عناوين ثلاث في عبارات عامة كمحاور له دون بيان أي موضوعات أو وقائع تحت أي عنوان منها وبالمخالفة لنص المادة (134) .

لذلك واحتراما للمبادئ الدستورية المشار إليها ، وسعيا لدراسة الاستجواب من جميع جوانبه وتحديد الوقائع المطلوب إعداد الرد عليها، فإنني أطلب التالي :

أولا : تحديد الوقائع وعناصر الاتهام التي يسئل عنها وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الواردة تحت عنوان هدم دولة المؤسسات ، وكذلك تحديد تقارير ديوان المحاسبة التي تدل على (( سياسات الحكومة الخاطئة في إدارة الدولة)) و المشار إليها في صفحة (2) من الاستجواب ولا سيما أن تقارير ديوان المحاسبة تتعلق بالرقابة المالية على جهات الدولة وليس تقييم سياسات الحكومة.

ثانيا : ادعى الاستجواب في صفحة (3) منه(( عدم المساواة بتطبيق القوانين والتفريق بين المواطنين .. والكيل بمكيالين في قبول المتقدمين لشغل وظيفة محام (ب) في إدارة الفتوى والتشريع ، )) ولم يحدد أدلة هذا الاتهام وعناصره والوقائع التي يمكن إعداد الرد في خصوصها وبما يتعين معه بيانها وتحديد الحالات التي يدعي الاستجواب أنها ظلمت.

ثالثا : ورد في ذات الصفحة المشار إليها الادعاء (( بالقيام باستثناءات غير قانونية في مجلس الخدمة المدنية )) دون بيان ماهيتها وهو ما يستلزم تحديد المقصود بهذا الاستثناءات غير القانونية.

رابعا : تحت عنوان التجاوزات في المناقصات العامة وهدر أموال الدولة ادعى الاستجواب في صفحة (4) منه (( قيام الجهاز المركزي للمناقصات العامة باحتكار المناقصات على فئة معينة )) دون بيان للمقصود باحتكار المناقصات العامة وأدلة هذا الاتهام والحالات التي يدعي فيها (( تبديد أموال الدولة وترسية المناقصات لجهات لا تنطابق والشروط )) وهي اتهامات عامة يجب بيان عناصرها وتحديد وقائعها حتى يمكن دراستها وعرض الحقيقة كاملة على مجلس الأمة الموقر ليصدر الحكم فيها على أساس موضوعي عادل يرعى الله والضمير.

لذا يرجى التكرم بالطلب من الأخوين النائبين المستجوبين تحديد الوقائع والموضوعات التي يتناولها الاستجواب كاتهامات حتى لا تكون المناقشة في أمور وموضوعات عامة واتهامات مرسلة بلا دليل.

مع وافر التقدير والاحترام ،

نائب رئيس مجلس الوزراء
ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء

أنس خالد ناصر الصالح

التراسل الإلكتروني G2G